مسعود أحمد: نهدف إلى التخفيض التدريجي للدعم في قطاع الطاقة

صندوق النقد: مفاوضات مع مصر بشأن قرض الـ4.8 مليارات دولار

- الحيلولة دون ارتفاع عجز الميزانية المصرية عن طريق التخفيض
- تخفيض قيمة العملة من الطرق المهمة لتعزيز النشاط الاقتصادي

مسعود أحمد

«رويترز»: بدأت أمس مفاوضات مهمة بين صندوق النقد الدولي ومصر بشأن قرض بقيمة 4.8 مليارات دولار وقال مسؤول كبير في الصندوق إن الاتفاق المزمع يجب أن يركز على خفض العجز الكبير في الميزانية المصرية دون أن يعوق النمو الاقتصادي.

ويقول مسعود أحمد مدير شؤون الشرق الأوسط وشمال افريقيا في صندوق النقد إن الهدف هو التخفيض التدريجي للدعم الذي يهدر جزء كبير منه لاسيما في قطاع الطاقة واستخدام هذه الموارد لتعزيز الإنفاق على الصحة والتعليم وتطوير البنية التحتية مع تحرر البلاد من عقود من الحكم الاستبدادي.

وتهدف محادثات الصندوق في القاهرة للتوصل إلى اتفاق قبل نهاية العام. ومن المتوقع أن يفضي الاتفاق إلى حصول مصر على تمويل آخر من مقرضين دوليين آخرين مثل البنك الافريقي للتنمية والبنك الدولي.

وقالت إدارة الرئيس الأمريكي باراك اوباما أيضا إنها ستساعد مصر بمليار دولار في صورة إسقاط ديون وتمويل وضمانات قروض للشركات والبنوك الأمريكية للاستثمار في مصر.

وتواجه مصر مشكلات اقتصادية كبيرة. وارتفع عجز الميزانية إلى 11 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وهناك بطالة متفشية بين الشبان واحتياطيات العملة الأجنبية منخفضة.

وخلال الأشهر القليلة الماضية عكفت الحكومة على وضع برنامج اقتصادي وتوفير الدعم السياسي والاجتماعي له استجابة لطلب الصندوق.

وقال احمد في مقابلة مع رويترز إن بعثة الصندوق ستدرس تفاصيل البرنامج في الأسابيع المقبلة.

وتابع «يجب أن يتصدى البرنامج للتحديات التي تواجهها مصر الآن».

وأضاف «هذه التحديات صعبة للغاية ومنها ما هو قصير الأجل ويتعلق بتعزيز متانة الميزان المالي والميزان الخارجي ومنها ما يتعلق بوضع أساس لتحفيز النشاط الاقتصادي في الأجل المتوسط لتوفير فرص العمل».

وقال أحمد «بصرف النظر عن المشكلة قصيرة الأجل يجب ان يسترشد الاقتصاد المصري برؤية لنمو شامل يوفر فرص العمل مع مزيد من الشفافية وتكافؤ الفرص. لا يمكن أن يكون المستقبل عودة إلى الماضي».

وشدد أحمد على أهمية الحيلولة دون ارتفاع عجز الميزانية أكثر من ذلك عن طريق تخفيض تدريجي لدعم الطاقة الذي يذهب 60 في المئة منه إلى الأثرياء الذين يستطيعون إنفاق المزيد على منتجات الطاقة.

وأحد الاقتراحات هو توجيه الدعم للاسر المصرية الفقيرة من خلال تحويلات نقدية مباشرة أو كوبونات.

ويمثل خفض الدعم مسالة حساسة سياسيا وقال أحمد إن من المهم أن تكون الحكومة منفتحة وواضحة بشأن نواياها.

وتعهدت الحكومة بإصلاح الدعم الذي يلتهم نحو ربع ميزانية الدولة لكنها لم توضح طريقة ذلك أو موعده.

وقال أحمد «خبرتنا فيما يتعلق بإصلاح الدعم في العديد من البلدان هي أن هذه الإصلاحات تتم بأفضل طريقة حين يكون هناك استعداد جيد لها وحين تتم بشكل تدريجي وليس بين عشية وضحاها».

وتابع «لا أعتقد أن من المنطقي محاولة تنفيذ تغييرات متعجلة بطريقة ليست مدروسة بالكامل أو قد تحدث آثارا سلبية».

وبحسب تقدير صندوق النقد إذا نفذت الحكومة الإجراءات اللازمة فستتمكن من خفض عجز الميزانية إلى عشرة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية التي تنتهي في يونيو حزيران 2013. ويرى الصندوق أيضا أن مصر تحتاج إلى تخفيضات اخرى كبيرة في نسبة العجز في 2013-2014 لتصبح الميزانية على مسار مستدام.

وقال أحمد إن تنفيذ هذه الإجراءات سيطمئن المستثمرين ويعزز الثقة.

وتابع «يجب أن تتخذ الإجراءات التي تعتبر قوية وذات مصداقية ولها تأثير على الناتج حتى في العام الأول».

«في الوقت نفسه اعتقد انه يتعين الإشارة إلى اتجاه الخطوات التي ستتخذ لاحقا».

وقال «لا ينبغي التعجل لأنك لو خفضت الإنفاق بوتيرة أسرع من اللازم قد يؤثر هذا على النمو. لأنك تخفض المحفزات بصورة أو بأخرى». وذكر أحمد أن من شأن برنامج صندوق النقد المساعدة على خفض اسعار الفائدة التي تتقاضاها البنوك المحلية والتي ارتفعت بفعل زيادة طلب الحكومة على التمويل وتزايد عدم اليقين. وتقترض الحكومة المصرية نحو ملياري دولار شهريا من البنوك المحلية مما يقلل التمويل المتاح للقطاع الخاص.

وقال محللون إن إحدى الطرق لتعزيز النشاط الاقتصادي والصادرات هي أن تخفض الحكومة قيمة عملتها. ويعتقد بعض المحللين أن الجنيه المصري متداول بأكثر من قيمته الفعلية بنحو 40 في المئة.

وهذه مسألة حساسة سياسيا وقد قال الرئيس المصري محمد مرسي إن خفض قيمة الجنيه أمر غير وارد.

وسئل أحمد إن كانت مصر ستحتاج لخفض قيمة الجنيه فأجاب قائلا «لا أريد أن أخوض في تقييمات محددة لكن النقطة المهمة هي أنه في الأجل المتوسط تحتاج مصر لتعزيز المتانة والقدرة التنافسية».

وأدت الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها مصر عام 2011 إلى ابتعاد السائحين والمستثمرين الأجانب وكلاهما مصدر رئيسي للعملة الأجنبية في البلاد وهو ما ضغط على قيمة الجنيه وساهم في اتساع عجز الميزانية.

ومن شأن خفض قيمة الجنيه أن يشجع الصادرات ويوقف تزيف احتياطيات النقد الأجنبي.

بالتزامن مع مرور 9 أعوام على انطلاق عملياتها

«العربية للطيران» تتسلم طائرتين جديدتين من طراز «إيرباص»

اعلنت «العربية للطيران»، اول واكبر شركة طيران اقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، عن تسلّمها طائرتين جديدتين من طراز «إيرباص» «A320» ليرتفع بذلك عدد طائرات اسطولها إلى 31 طائرة.

ومع استلام الطائرتين الجديدتين، تكون «العربية للطيران» قد تسلّمت حتى اليوم 13 من أصل 44 طائرة «إيرباص» «A320» كانت الشركة قد طلبتها في عام 2007. وتتزامن هذه الخطوة مع احتفال الناقلة بذكرى مرور 9 أعوام على إطلاق أولى رحلاتها الجويّة.

وسيكتمل تسليم الطائرات الـ44 كاملةً بحلول عام 2016 ليرتفع معها حجم أسطول «العربية للطيران» بأكثر من الضعف، ويندرج ذلك في إطار سعي الشركة إلى رفع العدد الإجمالي لطائرات اسطولها إلى أكثر من 50 طائرة.

وتسلّمت «العربية للطيران» طائرتيها الجديدتين في منشأة «إيرباص» بمدينة تولوز الفرنسيّة، وقد دخلتا مباشرةً حيّز الخدمة على شبكتها التي تغطي 80 وجهة مختلفة انطلاقاً من مراكز عملياتها الرئيسيّة في دولة الإمارات العربيّة المتّحدة والمغرب ومصر.

وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة «العربيّة للطيران» عادل علي: «يتزامن تسلمنا لطائرتي «إيرباص» الجديدتين مع ذكرى مرور 9 أعوام على انطلاق عملياتنا». وأضاف علي: «تمتلك «العربيّة للطيران» أسطولاً متطوراً يضم أحدث الطائرات التي تتسم بأعلى معايير الكفاءة والموثوقية، الأمر الذي يساعدنا على توفير القيمة الأفضل مقابل المال لعملائنا. وسنواصل الشركة اغتنام الفرص الإيجابيّة الناجمة عن اتباع نموذج الكلفة المنخفضة في العالم العربي. ونتطلع قدماً إلى تسلّم طائرات جديدة في المستقبل القريب».

وبعد مرور 9 أعوام من العمليات الناجحة، تعتبر «العربيّة للطيران» اليوم الناقلة الاقتصادية الأولى على مستوى منطقة الشرق الأوسط. فمنذ الأيام الأولى على إطلاق رحلاتها الجوية إلى 5 وجهات إقليميّة في المنطقة باستخدام طائرتين فقط، شهدت «العربيّة للطيران» نموا ملحوظا لتغدو اليوم واحدة من أبرز شركات الطيران الإقليميّة الرائدة التي تمتلك شبكة قوية من الوجهات العالميّة المختلفة.

ومنذ بداية هذا العام، أضافت شركة «العربية للطيران» 10 وجهات جديدة إلى شبكة خطوطها الجويّة الحائزة على جوائز عديدة، وهي: كازان وأوفا في روسيا؛ وإربيل والبصرة في العراق؛ وأوديسا في أوكرانيا؛ وصلالة في عمان؛ والطائف في السعودية، وأستانة في كازاخستان؛ وبرشتينا في جمهورية كوسوفو. وقد عززت الناقلة نطاق رحلاتها الجوية انطلاقا من مركز عملياتها في المغرب، كما طرحت مؤخراً خدمات الرحلات دون توقف إلى لندن انطلاقا من مدينتي الدار البيضاء وطنجة في المغرب.

وأضاف علي قائلاً: «نشهد اليوم طلباً قوياً من جانب العملاء على خدماتنا، ونحن سعداء لاستفادتهم من عروضنا القيّمة مقابل المال. ونتطلع خلال المرحلة المقبلة إلى تزويد عملائنا بخيارات مجزية من الخدمات المميزة، فضلاً عن إطلاق باقة واسعة من الوجهات الجديدة».

وتواصل «العربية للطيران» نجاحها في تحقيق مزيد من الأرباح المستدامة وهوامش النمو القوية عبر شبكة خطوطها، ويعزى ذلك إلى اعتمادها على نموذج عمل قوي وفريق إداري متمرّس وعالي الكفاءة.

العربية للطيران تحتفل بمرور تسعة أعوام على انطلاق عملياتها

الأسهم الأوروبية ترتفع بقيادة «يو.بي.اس» و«بي.بي»

بورصة فرانكفورت

باريس – «رويترز»: ارتفعت الأسهم الأوروبية يوم امس بقيادة بنك «يو.بي.اس» السويسري بعدما أكد خططا لخفض التكاليف وشركة الطاقة البريطانية بي.بي بعدما رفعت توزيعات أرباحها.

لكن من المتوقع أن يظل التداول هزيلا مع استمرار إغلاق الأسواق الأمريكية لليوم الثاني بفعل عاصفة ساندي.

وفي الساعة 0805 بتوقيت جرينتش ارتفع مؤشر يوروفرست 300 لأسهم الشركات الأوروبية الكبرى 0.4 في المئة إلى 1097.52 نقطة. كان المؤشر هبط 0.3 في المئة امس الاثنين إلى ادنى مستوياته في نحو شهرين.

وقال نيكولاس شيرون المحلل في اف.اكس.سي.ام «رغم تراجعات الأونة الأخيرة فإن الأصول عالية المخاطرة متماسكة. المؤشرات تقترب من مستويات الدعم لكنها لم تنزل عنها مما يفسح المجال لموجة صعود في وقت لاحق من الأسبوع».

وكان سهم يو.بي.اس الأكثر ارتفاعا بين الأسهم القيادية وصعد ستة في المئة بعدما أكد البنك تصفية نشاطه في مجال السندات والاستغناء عن عشرة آلاف وظيفة. وارتفع بي.بي 3.5 في المئة بعدما حققت الشركة نتائج فاقت التوقعات ورفعت توزيعات أرباحها.

وفي انحاء اوروبا فتح مؤشر كاك 40 الفرنسي مرتفعا 0.2 في المئة في حين تقدم مؤشر داكس الالماني 0.5 في المئة ومؤشر فاينانشال تايمز 100 البريطاني 0.2 في المئة.

تسريح 9 آلاف موظف

بنك «يو بي اس» السويسري يخسر ملياري دولار بسبب تكاليف إعادة الهيكلة

جنيف – «كونا»: اعلن بنك «يو بي اس» السويسري امس ان نتائج عملياته في الربع الثالث من العام منيت بخسائر بلغت 2.35 مليار دولار.

واعلن البنك المصنف الاول على مستوى سويسرا والثالث على مستوى العالم في مجال ادارة الثروات الخاصة في بيان انه يعتزم تسريح تسعة آلاف موظف حتى عام 2015 في اطار اعادة هيكلة البنك وتأهيله للتعامل مع المعطيات الاقتصادية المستقبلية.

وعزا البنك خسائره الى انخفاض قيمة البنك الاستثمارية والتي كبدته 3271 مليون دولار في ما وصفها «اصول معنوية ذات صلة بالاختبارات التي تعرض لها قطاع الاستثمار البنكي التابع له».

كما تكبد البنك خسائر بلغت قيمتها 372 مليون دولار نتيجة تراجع اسهم مؤسسة «غوغل» بعد دخولها التداول في البورصات العالمية الى جانب 921 مليونا بعد اعادة تقييم الديون الخاصة.

وسيقوم البنك بتنفيذ برامج لتوفير نفقات سنوية بحوالي 5.8 مليارات دولار اي بزيادة مقدارها 3.6 مليارات مقارنة ببرامج توفير النفقات المعتمدة فضلا عن انسحابه من بعض الانشطة بسبب ما وصفها بالتغيرات التنظيمية التي اقضت اليها تطورات الاسواق.

واضاف البنك في بيان صادر من مقره الرئيسي في مدينة زيورخ اعتزامه مواصلة التقدم الذي احرزه خلال السنة الماضية والتركيز على اصلاح قطاع الاستثمارات البنكية من خلال رفع مستويات انظمة الاستشارات والابحاث وتحسين قطاع تداول الاسهم والعملات.

في الوقت ذاته سيقوم البنك بالتخلص تدريجيا وحتى عام 2017 من اصول موزونة بالمخاطر بقيمة حوالي 200 مليار دولار كما سيبدأ قطاع الاستثمارات البنكية اعتبارا من مطلع يناير 2013 في التعامل مع اصول من الدرجة ذاتها في حدود 70 مليار دولار.

في الوقت ذاته حرص البنك على التذكير بنجاحه في زيادة حجم ادارة الاستثمارات لتصل الى 2394 مليار دولار خلال الربع الثالث في مقابل 2309 مليارات في نهاية الربع الثاني من العام.

وتمثل الثروات الخاصة من تلك الحصيلة 871 مليارا الى جانب 836 مليارا ثروات خاصة واردة من الولايات المتحدة و627 مليارا في مجال ادارة الاصول العالمية. الا ان كل تلك الثروات لم تمكن البنك من الحصول على الارباح التي توقعها المستثمرون وحاملو اسهمه رغم تطمينات البنك بان سياساته تسير على الطريق الصحيح.

كما شدد البنك على مواصلة انشطته من خلال تقسيم اعمال البنك الاستثمارية الى مجالين الاول يهتم بتقديم حلول للعملاء من الشركات والثاني يركز على تقديم حلول للعملاء من المستثمرين الخواص او من المؤسسات.

وركز البنك على استمرار خدماته الاستشارية المقدمة الى الشركات والمؤسسات الاقتصادية والحكومات وكبار المستثمرين واصحاب الثروات الخاصة لاسيما هذه الشريحة الاخيرة التي يركز عليها البنك لتوليد حوالي ثلثي عائدات القطاع البنكي الاستثماري.

وبمقتضى التعديلات التي اقرها البنك على قطاع التوظيف سيبلغ عدد موظفيه حول العالم حتى عام 2015 نحو 54 الف موظف وستطال عمليات تسريح موظفيه المعلن عنها فروعه في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وسويسرا بدرجة اساسية.

من جهته اعلن رئيس بنك «يو بي اس» السويسري سيرغيو ارموتي امس ان النظرة الاولية لنتائج الربع الثالث من العام تبدو قاتمة بتسجيل خسائر تفوق ملياري دولار الا انها جاءت نتيجة تكاليف اعادة هيكلة البنك.

واوضح ارموتي في مؤتمر صحافي في مقر البنك في زيورخ ان تلك الخسائر لم تؤثر على رأسمال البنك باي حال من الاحوال.

واضاف ان قرار تعديل استراتيجيات وعمل البنك المصنف الاول في سويسرا والثالث عالميا في مجال ادارة الثروات الخاصة «ياتي انطلاقا من موقع قوة وان النظام الجديد فريد من نوعه في عالم صناعة المال».

ولفت ارموتي الى ان تسريح زهاء تسعة آلاف من موظفي البنك حتى عام 2015 سيتم بعناية فائقة معترفا بان «الخطوة قاسية ولكنها ضرورية».

دراسة: الإنفاق على الأبحاث والتطوير وصل إلى 603 مليارات دولار

«كونا»: كشفت دراسة اقتصادية متخصصة أن الانفاق على الابحاث والتطوير وصل الى 603 مليارات دولار امريكي وهي اعلى نسبة مسجلة حتى اليوم اذ بلغت 9.6 في المئة في عام 2011 مقارنة بمبلغ 550 مليار دولار في عام 2010.

وقالت الدراسة التي اصدرتها حديثا شركة بوز اند كومباني العالمية المتخصصة في مجال الاستشارات الادارية ان هذا الارتفاع يأتي بعد تراجع الانفاق بنسبة 3.5 في المئة بين عامي 2008 و2009 اي في الفترة التي بلغ الانكماش ذروته.

وبينت الدراسة التي شملت الشركات الالف الاولى عالميا في الانفاق على الابحاث والتطوير في عام 2011 ان كلا من «ابل» و«غوغل» و«ام 3» احتلت المراكز الثلاثة الاولى للسنة الثالثة على التوالي على الابتكار مشيرة الى انه من النادر ان تكون الشركات الاكثر ابتكارا هي الاكثر انفاقا.

واضافت بانه عند المقارنة مع الشركات العشر الاعلى انفاقا على الابحاث والتطوير تبين ان الشركات العشر الاكثر ابتكارا تفوقت عليها في المعايير المالية الرئيسية بما في ذلك نمو الايرادات ونمو الرسملة في السوق والارباح كنسبة مئوية من الايرادات.

واوضحت الدراسة ان «الانفاق على الأبحاث والتطوير لا يضمن ارتفاع الارباح المالية ولا يكفل نجاح الابتكار والدليل على ذلك ان شركات آبل وغوغل وام 3 احتلت المراكز 53 و26 و86 تباعا في الانفاق على الابحاث والتطوير بين شركات الابتكار الالف الأولى عالميا».

وعن النتائج الرئيسية الأخرى لدراسة شركات الابتكار الالف الأولى عالميا لهذه السنة قالت الدراسة انها تكمن في المجالات الثلاثة الاكثر توظيفا لاستثمارات الأبحاث والتطوير وهي الحواسيب والتجهيزات الالكترونية بنسبة 28 في المئة والصحة بنسبة 21 في المئة والسيارات بنسبة 16 في المئة من الانفاق الاجمالي لشركات الابتكار الالف الأولى عالميا. واضافت ان تلاقي الارتفاع البالغ 53 مليار دولار باتيان في الانفاق على الابحاث والتطوير بين عامي 2010 و2011 ضمن قطاع الحواسيب والتجهيزات الالكترونية والسيارات والصناعات.

وبينت ان شركة امازون دخلت الى قائمة الشركات العشر الاكثر ابتكارا في العالم واخرجت «فايسبوك» منها مشيرة الى تقدم شركة سامسونغ في الترتيب «الى المركز الرابع مقارنة بالمركز السابع في العام الماضي».

واقليميا اشارت الدراسة الى ارتفاع انفاق الشركات المتمركزة في اميركا الشمالية على الأبحاث والتطوير بنسبة 9.7 في المئة – وهي نسبة تفوق المعدل العالمي البالغ 9.6 في المئة – بينما ارتفع الانفاق في اوروبا بنسبة 5.4 في المئة واليابان بنسبة 2.4 في المئة.

وبينت الدراسة زيادة الشركات المتمركزة في الهند والصين مجددا من استثماراتها في الأبحاث والتطوير وبلغت اعلى نسبة في العالم بمعدل 27 في المئة مع الاشارة الى انها تنطلق من قاعدة انفاق صغيرة نسبيا للأبحاث والتطوير.

واضافت ان فعالية نصف الشركات المستطلعة في الدراسة مقبولة او هامشية في توليد الأفكار الجديدة وتحويلها الى منتجات في المستقبل وفي نفس الوقت اشارت 25 في المئة منها الى انها «عالية الفعالية» في توليد الأفكار وتحويلها الى نتائج مالية ملموسة مثل نمو الايرادات والرسملة في السوق والعائد قبل احتساب الفائدة والضريبة والاهلاك والاستهلاك كنسبة مئوية من الايرادات.

واشارت الشركات نفسها الى استمرار اعتمادها على الادوات التقليدية لتوليد الأفكار حيث تعتبر الآلية الأكثر شيوعا بهامش كبير لتطوير الأفكار الجديدة هي الملاحظة المباشرة للعملاء التي احتلت المرتبة الأولى لدى 42 في المئة من المستطلعين وجاءت الأبحاث التقليدية للسوق في المرتبة الثانية مع اعتبار 31 في المئة من المستطلعين انها واحدة من الآليات الخمس الأولى.